



## خط الأوراق في قضية خلية العبدلي!

ليست ما تسمى خلية العبدلي أو خلية حزب الله، أيّاً كانت التسمية، هي الخلية الإرهابية الأولى في الكويت، كما أنها في ظل الوضع الإقليمي المتفجّر وانتشار الجماعات الإرهابية لن تكون الأخيرة... ولكن الأمر الخطر هو ما تشهده قضية هذه الخلية والأحكام التي صدرت بحق أعضائها من عمليات خلط أوراق تهدف لتحويلها إلى قضية صراع طائفي بغرض داخل المجتمع الكويتي.

فالأحزاب الدينية، وهي أحزاب طائفية بالضرورة في مجتمع ثنائي الطائفة كالمجتمع الكويتي، تتعمد هذا الخلط... حيث تحاول الأطراف الطائفية السنية تصوير الخلية الإرهابية وارتباطاتها المشبوهة مع بعض الأطراف الرسمية في إيران كما لو كان المتهمون فيها ليسوا فقط هم أعضاء هذه الخلية والأطراف ذات الصلة بهم، وإنما تحاول إلصاق هذا الاتهام وتعميمه على أبناء الطائفة الشيعية جميعهم... فيما تبذل الأطراف الطائفية الشيعية جهودها لتصوير الأحكام القضائية الصادرة بسجن أعضاء الخلية والإجراءات المتصلة بالقبض عليهم على أنها جزء من المظلومية التي يعانيها الشيعة في الكويت، متجاوزة الوقائع والكميات الضخمة من الأسلحة التي جرى ضبطها!

وفي تقديرنا أنه ليس هناك أساس موضوعي أو واقعي للحديث عن قضية طائفية في الكويت، مثلما قد تكون الحال في دول مجاورة، ولكن من الواضح أنّ الصراع السياسي في الإقليم الذي يتخذ الطائفية غطاء له، ونهج النظام الإيراني ومحاولاته المتكررة للتدخل في الشؤون المحلية للكويت وخلق مجموعات مسلحة وامتدادات استخبارية له في بلادنا، إلى جانب دور الأحزاب الدينية في تأجيج النعرات الطائفية، مثلت جميعها عوامل ساهمت في اختلاق القضية الطائفية والنفخ فيها، ولا نخلي هنا السلطة من مسؤولية الإسهام في خلق أجواء مناسبة لذلك عبر ضرب مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة والانتقاص من متطلبات المواطنة الدستورية المتساوية.

ونرى أنّ المهم الآن أكثر من أي وقت مضى هو التركيز على النقاط التالية:

١. فضح محاولات استغلال الأحكام القضائية الصادرة في قضية خلية العبدلي أو خلية حزب الله في تأجيج النعرات الطائفية.
٢. التصدي لمحاولات جر بلادنا إلى دوامة الإرهاب والصراعات المسلحة.
٣. رفض أي شكل من أشكال التدخلات الخارجية في الشؤون الكويتية.
٤. تقوية الجبهة الداخلية الكويتية على أسس المساواة وتكافؤ الفرص وتحقيق المواطنة الدستورية وإطلاق الحريات العامة وعدم الانفراد بالسلطة، وإعادة الاعتبار إلى مشروع بناء الدولة الكويتية المدنية الوطنية الديمقراطية.

"هيئة التحرير"

\*\*\*

## لا أفق جدياً لحل الأزمة الخليجية

انقضى شهران منذ اندلعت الأزمة الخليجية الحالية، وليس هناك أفق لحلّ جدي، على الرغم من جهود الوساطة التي بذلها أمير الكويت، فلا قطر استجابت للضغط؛ ولا الدول المقاطعة تراجعت عن مطالباتها... ولكن مع ذلك يمكن القول إنّ خطر انتقال الأزمة إلى نزاع مسلح أو مغامرة عسكرية قد تراجع عما كان عليه كاحتمال في الأيام الأولى من الأزمة.

ومن حيث نتائج الأزمة وتداعياتها نلاحظ غياب أي دور لمنظومة مجلس التعاون الخليجي وتعطل اجتماعاتها الدورية على المستويات الوزارية، ما يعني عملياً بداية تحللها... كما لم يعد ممكناً بعد الانحياز التركي لموقف قطر الحديث عما كان يسمى مشروع إقامة المحور السني في مواجهة إيران... ولكن ما يعنينا أكثر من أي أمر آخر، هو الأثر السلبي المؤسف الذي تركته الأزمة، خصوصاً في ظل التأجيج الإعلامي، على العلاقات الأخوية المميزة بين شعوب بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تحوّلت إلى مشاحنات وحملات متبادلة على شبكات التواصل الاجتماعي وقطيعة على مستوى التواصل الاجتماعي الواقعي.

في سطور:

### تحذير اتحاد التعاونيات من موجة غلاء قادمة

حذّر اتحاد الجمعيات التعاونية من موجة غلاء قادمة وذلك بعد قرار وزارة المالية برفع القيمة الايجارية على الجمعيات التعاونية، حيث سيؤدي هذا القرار إلى ارتفاع أسعار إيجارات الأرفف على الموردين وبالتالي رفع أسعار السلع.

## العمال أصحاب الدخل المتدنية وزيادات الرسوم الصحية

أصدر وزير الصحة قراراً وزارياً يحمل الرقم ٢٩٣ لسنة ٢٠١٧ بفرض زيادات كبيرة على رسوم الخدمات الصحية التي يدفعها الوافدون من المقيمين والزائرين اعتباراً من شهر أكتوبر "تشرين أول" المقبل، ولوحظ أنّ الزيادات لم تراعى الظروف المعيشية الصعبة لأصحاب الدخل المتدنية من العمال الوافدين... ولعل أسوأ ثلاثة بنود في هذه الزيادات وأشدّها تأثيراً وأوسعها نطاقاً على المرضى الوافدين من العمال البسطاء، هي الزيادات على رسوم الرعاية الصحية الأولية ورسوم الخدمات بالمستشفيات، حيث تمت زيادة رسم مراجعة المركز الصحي من دينار واحد إلى دينارين، وزيادة رسم مراجعة حوادث المستشفيات إلى خمسة دنانير، وزيادة رسم مراجعة العيادات الخارجية إلى عشرة دنانير.

\*\*\*

## أزمة القبول في التطبيقي يتضرر منها ٢٤٠٠ طالب وطالبة

برزت على السطح أزمة قبول الطلبة المستجدين في كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، حيث استوفى شروط تقديم الطلبات للقبول ١١٤٨٥ طالباً وطالبة، فيما لم يتم قبول سوى ٩٠٥٩ طالباً وطالبة، وهذا ما يعني حرمان ٢٤٢٦ طالباً وطالبة من المستوفين لشروط القبول... ويعود السبب في ذلك إلى ضعف التخطيط الحكومي وسوء الإدارة، وعدم توفير الميزانية الكافية، ونقص عدد أعضاء الهيئتين التعليمية والتدريبية في كليات ومعاهد التعليم التطبيقي.

\*\*\*

## تهافت ادعاء عزوف الشباب الكويتي عن العمل في القطاع الخاص

على خلاف الانطباع السائد بأن الشباب الكويتي يعزف عن العمل في القطاع الخاص ويفضل العمل في القطاع الحكومي فقد كشفت إحصاءات برنامج إعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي للدولة ارتفاع عدد المسجلين للبحث عن العمل في القطاع الخاص قياساً بالمسجلين للبحث عن العمل في القطاع الحكومي حتى نهاية العام الماضي، حيث بلغ إجمالي المسجلين للعمل في القطاع الخاص ٦١٠٤ باحثين عن العمل يشكلون أكثر من ٤٧ في المئة من إجمالي الباحثين عن العمل، وهي نسبة مرتفعة قياساً بالانطباع السائد.

ولكن المشكلة تكمن في عدم توفير القطاع الخاص فرص عمل للشباب الكويتي، وعدم جدية الحكومة في إلزام القطاع الخاص بذلك، ناهيك عن انخفاض نسب العمالة الوطنية في العديد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص، ما يتطلب زيادتها لتستوعب الأعداد المتزايدة من القادمين الجدد إلى سوق العمل من الشباب الكويتي، خصوصاً البنوك وشركات البتروكيماويات وشركات مقاولات القطاع النفطي والفنادق والمستشفيات والمدارس والأنشطة التجارية.

\*\*\*

## أحكام القضاء تؤكد عدالة الإضراب العمالي

منذ إضراب عمال القطاع النفطي في أبريل "تيسان" ٢٠١٦ صدرت مجموعة من الأحكام القضائية لصالح العمال بناء على قضايا رفعتها الحركة النقابية العمالية، حيث ألغت هذه الأحكام القضائية القرارات التي أصدرها مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ومجالس إدارات الشركات التابعة لها للانتفاص من عدد من الحقوق والمكتسبات العمالية...

وجاءت هذه الأحكام لتؤكد عدالة المطالب العمالية وسلامة موقف العمال المضربين من جهة وعدم قانونية قرارات الإدارة من جهة أخرى، التي استفزّت العمال ودفعتهم للجوء إلى الإضراب عن العمل.

\*\*\*

## مكسب عمالي جديد

حققت الحركة النقابية العمالية انجازاً كبيراً ومكسباً مهماً للطبقة العاملة، خصوصاً للعاملين في القطاع الخاص والقطاع النفطي، حيث تم تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ في قانون العمل بالقطاع الأهلي بحيث أصبح العام يستحق مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها دون خصم المبالغ التي تحملتها جهة العمل نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله... وجاء تحقيق هذا المكسب بعد جهود مهمة بذلتها الحركة النقابية العمالية لإقرار مثل هذا التعديل التشريعي لصالح العمال.

قضية المناقشة:

## حول الدائرة الواحدة

كتب الرفيق العميري:

يقول الفيلسوف كانط "ليس ما هو بدهي بأقوى مما هو معتاد"، والمقصد أن اتخاذ قرار خاطئ في مجال ما يجابه في بدايته بالحقيقة البديهية في كونه ببساطة قراراً خاطئاً وليس له تبرير منطقي، ولكن استمرار تطبيق هذا القرار لمدة معينة تخلق له نوع من التبرير الواقعي وكلما طالّت هذه المدة كلما أصبح هذا القرار جزءاً أصيلاً من الواقع الاجتماعي يصعب التشكيك فيه من جديد بنفس البديهية الأولى التي تلاشت مع التاريخ.

هذا بالضبط ما حدث إثر تشكّل الدولة الوليدة في الكويت بعد الاستقلال ١٩٦١ وبدء المناقشات حول طبيعة النظام الدستوري وكيفية تقسيم السلطات ومن بينها السلطة التشريعية والنظام الانتخابي الأمثل للديموغرافيا السياسية الكويتية، كان الرأي الشعبي في ذلك الكويت يطرح الفكرة البديهة وهو أن الكويت لا تحتمل أكثر من دائرة واحدة، وذلك في مقابل السلطة الحاكمة التي رأت تقسيم الكويت إلى ٢٠ دائرة، ثم تنازلت إلى ١٠ دوائر وهو ما تم العمل عليه بعد ذلك، وإثر مرور عقود طويلة من التقسيم وفق أعداد مختلفة للدوائر فإن فكرة الدائرة الواحدة أصبحت خارج الخطاب السياسي الكويتي وتقف إزائها مختلف التيارات التقليدية موقف الريبة والتوجّس، ولكن تلك البديهة السياسية لم تتلاشى كلياً، فقد تم طرح فكرة الدائرة الواحدة بشكل فردي في مراحل تاريخية معيّنة منها اقتراح نيابي في عام ١٩٩٨ لم تتم الموافقة عليه، مما ينبئ عن وجود هذه الفكرة في المخيال السياسي الكويتي حتى اليوم وإنما فقط تنتظر الفرصة التاريخية من أجل طرحها من جديد، وفي اعتقادي فإن هذه الفرصة التاريخية قد حانت.

إن الناظر في الديموغرافيا الكويتية يجد أن الكويت لا تنقسم إلى مجموعة أقاليم طبيعية أو قومية، وهناك شبه وحدة عضوية للجسم السكاني على طول ساحل الخليج مع امتدادات بسيطة للعمق، ولا يوجد حد طبيعي فاصل بين تلك المنطقة وما سواها أو تلك المحافظة وما سواها، لا بل إن الارتباط السكاني في المنطقة أو المحافظة ليس بتلك القوة التي تجعل هذه المحافظة لها طبيعة ثقافية معيّنة اللهم إلا في الحدود الدنيا، لذلك فإن تقطيع أوصال الجسم الانتخابي الكويتي إلى كتل عشوائية صغيرة عملية لا تخلو من خبث، لأن هذه العملية تنتج مع الوقت النزعات المنطقية والتفكير الضيق المحدود على حد الدائرة الانتخابية، فيصبح النائب الذي يريد (تمثيل الأمة!) مجرد مختار منطقته أو محافظته داخل الدائرة الانتخابية، وهو الأمر الذي أفرز ظاهرة نائب الخدمات، بينما لو كان الانتخاب وفق الدائرة الواحدة لانتقل المرشّح من الخطاب

الخدماتي المناطقي لدائرته إلى الخطاب السياسي الوطني لكامل الشعب، وفي ظل التقسيم تضمن بعض التيارات الصغيرة وصولها للبرلمان رغم رفض أغلبية الناخبين المطلقة لها وذلك عبر تكتلها وتنظيمها في دوائر صغيرة ترسم هي حدودها بالتعاون مع السلطة وتخرج منها أي منطقة لا تريدها حتى ولو قل نصاب ناخبي الدائرة عن المتوسط لكل الدوائر الانتخابية (عدد ناخبي الدائرة الثانية أقل من نصف عدد ناخبي الدائرة الرابعة!!)، بينما في الدائرة الواحدة سوف تعرف جميع التيارات حجمها الحقيقي وتستحق إثر ذلك أو لا تستحق الوصول للبرلمان. الملاحظة الأخرى تكمن في أن الكويت لا تحتوي على أقليّات إثنية بالمعنى القومي، وهو أحد المبررات الكبرى في تقسيم الدوائر الانتخابية في الديمقراطيات العريقة، الكويت أصلا ليس لها هوية قومية في ذاتها فلا يوجد شيء اسمه (أمة كويتية) بل هناك شعب كويتي ككيان سياسي ينتمي إلى الأمة العربية ككيان ثقافي، لا بل أبعد من ذلك فإن الدولة الكويتية قد تخلت عن هذه الهوية العربية منذ زمن طويل وأصبحت الأجيال الجديدة تعيش بدون هوية وطنية/قومية موحدة مما جعل الكثير يلوذ بطائفته وقبيلته وعائلته، وهذا الأمر كرّسه التقسيم المناطقي والنزعة المنطقية بشكل مباشر، لذلك فإن مفهوم الأقلية ككيان قومي غير موجود في الكويت، ناهيك عن أن نظام المحاصصة القومي أو الطائفي هو من أفضل النظم في العالم الحديث ولنا في شبه الدولة اللبنانية مثال حي.

هناك حجج أخرى يمكن تقديمها مثل القضاء على فكرة تمثيل الدائرة والانتقال لتمثيل الشعب من أجل نضوج الخطاب السياسي الكويتي والذي يؤدي بدوره إلى فهم ضرورة الأحزاب والعمل الجماعي المنظم كوسيلة للدعاية على كامل التراب الكويتي دون العمل الفردي في إطار المنطقة، ولكن النضال السياسي ليس بحاجة منطقية ولن يكفي اقتناع الطبقة الحاكمة بشيء حتى يأمرّون بإقراره بكل حسن نية، كلاً العمل السياسي هو صراع واصطدام إرادتين ولن يتم تمرير إقرار الدائرة الواحدة إلا عبر الضغط السياسي المنظم الذي يوافق لحظته التاريخية، والملاحظة

التاريخية للدائرة الواحدة قد حانت، لأن التطور الديمقراطي للنظم الانتخابية غالباً ما رافقه تقلص بالدوائر، وانتقال الكويت من ٢٥ إلى خمس دوائر كان يشكل نقلة ديمقراطية في ذلك الكويت، أما اليوم فإن الخمس دوائر تشكل عائق ديمقراطي يجب تجاوزه، فمن غير الممكن أن يكون عدد ناخبي الخامسة أكثر من ضعف عدد ناخبي الدائرة الثانية، ويكون الثقل النسبي للصوت في الدائرة الأولى شبه ضعف الثقل النسبي للصوت في الدائرة الخامسة، إن المطالبة برفع هذا الظلم الانتخابي وإحلال المساواة التصويتية عبر الدائرة الواحدة هو الحد الأدنى الذي يمكن العمل من أجله في ظل الوضع السياسي الأمني القائم الذي يؤخر التغييرات الكبرى التي كنا نطمح من أجلها، ثم إن الحركة السياسية التي ساهمت في تقليص الدوائر إلى خمس لم تكن بتلك القوة الجماهيرية أو الانضباط التنظيمي الصلب بل كانت أقرب إلى النخبوية ومع ذلك نجحت في مبتغاها، بينما اليوم نجد مجتمع مسييس إلى أبعد حد ومتقبل لفكرة التغيير من الوضع الحالي المأزوم، لذلك فإن فكرة الدائرة الواحدة لها أرضية خصبة وستجد لها الجمهور الكافي فيما لو تم طرحها بشكل جدّي وتم الدعاية والترويج لها كما ينبغي.

النقد الذي يمكن توجيهه للدائرة الواحدة لا يخرج من أمرين، الأول وهو نقد سياسي حيث أنه في تطبيق الدائرة الواحدة فإن التكتلات الطائفية والقبلية سوف تقوى ولن تضعف لأن الأقلية القبلية أو الطائفية في دائرة ما والتي كانت تصوت لشخص خارج القبيلة أو الطائفة سوف تنظم للكتلة الطائفية أو القبلية بعد محو التقسيم، وهذا نقد مردود عليه، لأنه حتى في الوضع الحالي والتقسيم القائم فإن هذا الاصطفاف موجود، فكثير من الأفراد يسكنون في دائرة معينة ولكن أسماؤهم في القيد الانتخابي في دائرة أخرى من أجل توحيد الكتلة، والدائرة الواحدة سوف تنهي هذا النفاق الانتخابي.

النقد الآخر هو نقد قانوني إذ أن المحكمة الدستورية قد أصدرت حكماً إزاء طعن الحكومة على قانون ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ قالت فيه عبارة مريبة "إن العبارة التي استهل بها النص (المادة ٨١) على أن (تحدّد الدوائر...) تنصرف إلى تحديد التخوم بين دائرة وأخرى بما يفيد تعددها"، وقال أحد الخبراء الدستوريين إن هذا

النص ممكن أن يكون سنداَ قادمًا للوقوف بوجه فكرة الدائرة الواحدة، ولكن لننظر للمادة ٨١ بتمعن (تحدد الدوائر الانتخابية بقانون)، والتحديد من الناحية المنطقية ينصرف للعدد وليس للتعدد بحيث أن مجلس الأمة منوط به وضع رقم للدوائر ولو كان الرقم واحداً، لذلك فإن قفز المحكمة الدستورية إلى هذا الاستنتاج هو تحميل النص الدستوري ما لا يحتمل، والمحكمة الدستورية في مضمونها هي جزء من منظومة السلطة، وبالتالي فإنّ المهم هو قبول السلطة أو توافقها مع الحملة التي ستدعو للدائرة الواحدة، وليس ذلك بسابقة فقد حدث أن ناقضت المحكمة مواقف سابقة لها في سبيل تمرير ملفات سياسية بإطار قانوني.

## الشهور الستة الأولى من إدارة ترامب: تخبط وتطرف وشبهات

انقضت شهور ستة منذ استلام دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة في ٢٠ يناير من العام الجاري، وحصيلة إدارة ترامب حتى الآن مزيج غير مسبوق من التخبط الإداري والسياسي، والتطرف اليميني، وشبهات تضارب المصالح والتآمر مع جهات أجنبية، وتداعيات هذا الوضع عالمياً ملحوظة من حيث غموض السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بعدد من القضايا المهمة، ومنها الأزمة الخليجية بين قطر والسعودية وحلفائها.

ويتمثل التخبط الإداري لإدارة ترامب في فشلها في تعيين شخصيات ذات كفاءة في المناصب الحساسة في الحكومة مع تسريح عدد آخر خلال فترة قياسية، مثل مستشار الأمن القومي، ومدير مكتب التحقيقات الفدرالية، ووزير الإعلام والناطق الرسمي للحكومة، وكبير مساعدي الرئيس، وذلك الأخير منصب محوري في البيت الأبيض لما ينطوي عليه من مسؤولية التنسيق السياسي مع الكونجرس لتمرير أجندة الرئيس السياسية، ومؤخراً تمت إقالة مدير الاتصالات في البيت الأبيض بعد عشرة أيام من إعلان تعيينه!

أما التخبط السياسي فيتمثل في الفشل في تحقيق عدد من الأهداف الرئيسة المعلنة للإدارة، مثل تضيق سياسة الهجرة وتغيير النظام الصحي، إضافة للتناقض في المواقف السياسية

بين الرئيس ووزير خارجيته، واتخاذ الرئيس لقرارات حساسة سياسيا وتنظيميا تمس وزارة الدفاع دون استشارة الجيش.

أما ما حققته إدارة ترامب حتى الآن فهو في معظمه لصالح اليمين المتطرف، وتحديدًا الطبقة الرأسمالية والمحافظون دينيا واجتماعيا، وذلك عبر تعيينهم في المناصب القيادية، وتخفيف الضوابط على أعمال الشركات، وإفساح المزيد من المجال للكنايس للتأثير السياسي، والتضييق على الحريات الشخصية بما يتوافق مع توجهات المحافظين.

كل ذلك يتم في الوقت الذي تجري فيه عدد من التحقيقات في الكونجرس وخارجه في شبهات تشابك مشبوه لمصالح ترامب وأعوانه التجارية مع جهات خاصة أميركية وأجنبية، وفي شبهات تآمر حملة ترامب الانتخابية مع روسيا للفوز بالرئاسة الأمريكية، وهي شبهات قد تكون جدية، وتطال مباشرة عدة شخصيات لصيقة بترامب، من ضمنهم ابنه وزوج ابنته، وقد تطال ترامب نفسه، ولو ثبتت هذه التهم، وتحديدًا تهمة تآمر حملة ترامب الانتخابية مع روسيا، فمن المرجح أن يطيح ذلك بالإدارة بأكملها قبل انتهاء دورة ترامب الرئاسية العام ٢٠٢٠.

أما فيما يخص الوضع الخليجي المأزوم فيبدو أن إدارة ترامب ليست ذات رأي واحد، حيث يبدو أن وزير الخارجية ريكس تيليرسون يسعى لحل الأزمة بالحوار، وكان ذلك أحد أهداف زيارته للمنطقة خلال شهر يوليو وإن فشل في تحقيق الصلح، أما ترامب فيبدو أكثر تعاطفا مع موقف السعودية وحلفائها، ولعل هذا التناقض في المواقف والغموض في مدى حزم الإدارة الأمريكية هو ما تراهن عليه السعودية وحلفائها، وذلك من حيث قدرتهم على الاستمرار في الحملة ضد قطر دون عراقيل، بينما تسعى قطر لتحشيد الدعم الدولي من مختلف الدول الكبرى بحيث لا تعتمد على الولايات المتحدة فقط.

خلاصة الوضع السياسي في الولايات المتحدة وتداعيات ذلك على الوضع الخليجي هو عدم الاستقرار، حيث من الوارد أن تتغير معطيات أساسية في الوضع بين يوم وليلة، وهو ما يستدعي اليقظة في متابعة التطورات.

## برنامج احتفالية الحزب الشيوعي الروسي في الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى



أصدر الحزب الشيوعي الروسي هذا البيان عن برنامجه الضخم لاحتفالية الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى:

ستدخل سنة ٢٠١٧ في التاريخ كالذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة. هذا هو رأي الشيوعيين الروس. وهذا ما يعتقد كل إنسان تقدمي.

أحداث أكتوبر ١٩١٧ لم تهز العالم بحجمها الهائل وعظمتها فقط، بل أنها أيضاً وضعت أسس للتطور والتقدم المستمر للعالم على طريق تدمير الاستغلال تجاه الناس، وبناء الاشتراكية ومجتمع عادل.

إجابتها على التحديات التي واجهتها في القرن الـ٢٠، أثبتت ثورة أكتوبر العظيمة للعالم

أن الاشتراكية لها الحق في الوجود.

حوّلت ثورة أكتوبر الحرب الإمبريالية إلى كفاح ضد الاضطهاد، مما يرمز إلى بداية حركة ضخمة للاشتراكية في عدة بقاع من العالم.

ثورة أكتوبر هزمت أكثر فكر رجعي...ألا وهو الفاشية.

ثورة أكتوبر هزمت النظام الاستعماري العالمي مما فتح الطريق للتطور المتساوي بين الناس مهما كانت ألوانهم ومعتقداتهم.

ثورة أكتوبر أشعلت طريق البشرية إلى الفضاء الخارجي.... وجعلت من تسخير الذرة واستعمالها في أشياء مفيدة، أمر ممكن وليس مستحيل.

ثورة أكتوبر فتحت للناس الطريق للإمام، للسلام والتقدم.

ولكن في الوقت نفسه تراث الاشتراكية ذو عمر قرن، واجه الشيوعيين بأسئلة كثيرة مما يتطلب لإجابتها تفكير دقيق ومتوازن.

تطبيق النظرية الاشتراكية يعتمد بنواحي كثيرة علينا نحن، شيوعيون القرن الـ ٢١.

المهمة التي تواجهنا هي ليست فقط أن نضع علامة على أنها السنة المئوية للثورة وعمل احتفالات للحدث.

بدأ الحزب الشيوعي الروسي تحضيراته لوضع علامة علىيوبيل ثورة أكتوبر العظيمة في شهر مارس/آذار عام ٢٠١٥ عندما راجع مجلس اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الروسي إرث ثورة أكتوبر وناقش مهام الحزب. وبناءً على نتائجها بدأ العمل والتخطيط للفعاليات و التحضير للاحتفالات. تم إنشاء اللجنة اليوبيلية وعقد أول اجتماع لها في تاريخ ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧. وبدأ انتساب أعضاء جدد للحزب.

خطة الحزب الشيوعي الروسي مليئة بكم كبير من الفعاليات.

الاجتماع التاسع عشر الدولي للشيوعيين والعمال، الأحزاب كرست هذا الاجتماع لمئوية ثورة أكتوبر العظيمة وسيعقد الاجتماع في مدينة سانت بطرسبورغ في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني.

واجتماع عالمي اسمه يسار أكتوبر ٢٠١٧.

الاجتماعان سيعقدان في نفس الوقت.

الأحداث الضخمة التقليدية التي سيتم عقدها من قبل الحزب الشيوعي الروسي سوف يتم تكريسها ليوبيلية أكتوبر. وهذه الأحداث هي:

- يوم الجيش السوفيتي والبحرية.
- يوم ميلاد فلاديمير لينين.
- يوم التضامن العالمي مع العمال.
- يوم انتصار الشعب السوفيتي في الحرب الوطنية العظيمة.
- الأحداث التي تكرر للرواد الشباب.

الرد على السياسة الرجعية للدوائر الحاكمة في الاتحاد الروسي من قبل الحزب الشيوعي الروسي في لجنته المركزية في شهر مارس/آذار ٢٠١٧ الذي سيناقش مواجهة أعداء السوفيتية وأعداء روسيا والذين يشوهون تاريخ بلدنا.

أحداث أخرى يعتبرها الحزب مهمة تتضمن المنتدى الاقتصادي تحت درع الحزب الشيوعي الروسي، والمشاركة في الاحتفال العالمي للشباب والطلاب، وتجمع ضد الرأسمالية. الكثير من الأحداث التي تم تحديدها لليوبيلية لها طابع ايديولوجي/نظري ذو بعد إعلامي. مما يتضمن طاولة عالمية، دائرية الشكل مكتوب عليها عنوان الموضوع: النزاع الطبقي. نحو الذكرى الـ ١٠٠ لثورة أكتوبر العظيمة (كجزء من المنتدى اليساري)، وأيضا عنوان آخر: المؤتمر العلمي العملي "الاشتراكية السوفيتية: ظاهرة في تاريخ العالم. الأكاديميون الروس سيقومون بطاولات حول: "نظرية لينين عن الامبريالية والعالم الجديد" و"فبراير الليبرالي وأكتوبر البروليتاري". محتوياتهم موجوده في موقعهم وفي صفحة الحزب.

سلسلة هذه الطاولات ستناقش مواضيع مثل:

"من الحرب الشيوعية إلى السياسة الاقتصادية الجديدة. وماذا كان يعني لينين عندما قال إن السياسة الاقتصادية الجديدة هذه جديده وستبقى لزمن طويل؟"  
"من خطة لينين (غويلرو) إلى الصناعة على وقت ستالين"

“هل كان هناك بديل لتحويل بعض البيوت الى مزارع؟”

“الحضارة السوفيتية: القمة للحضارة الروسية”

هنالك خطط لإنشاء برنامج جوائز سنوية من الحزب الشيوعي الروسي لأصحاب الإنجازات في مجال الدراسة العلمية في المشاكل التي تخص النظرية الماركسية-اللينينية ومشاكل التاريخ السوفيتي.

ليست كل الأحداث الضخمة مركزه في العاصمة الروسية.

مدينة بينزا ستستضيف مؤتمر لجميع الروس في المجال العلمي-العملي. “العمل: أسس التطور الاجتماعي: التاريخ، النظرية، التطبيق”.

تعاون الحزب الشيوعي الروسي مع علماء وبيوت للنشر لينظم عدد كبير من الكتب المكرسة لثورة أكتوبر العظيمة. بعض هذه الكتب تم نشرها سابقا. وسينشر قريبا كتاب اسمه “حياة لينين”، ومجموعة كتب اسمها “مشاكل موضوعية بالنظرية الماركسية-اللينينية في روسيا القرن الـ ٢١”. ومقالات صحفية واكاديمية.

من ضمن الخطط أيضاً تجمعات احتفالية، استعراضات وفعاليات ضخمة أخرى في كل مدن روسيا وأيضاً مشاركة وفود من الحزب الشيوعي الروسي في الأحداث لتضم هذه الأحداث حفلات الحركة الشيوعي/يسارية.

ذروة الاحتفالات اليوبيلية هذه ستكون أمسيات وجلسات مهرجانية في موسكو وسانت بطرسبورغ في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧.

مسار التحضيرات لأحداث الحزب الشيوعي الروسي اليوبيلية سيتم تغطيته بشكل منتظم على جريدة برافدا وصحافة الحزب الشيوعي الروسي المحلية، وعلى الانترنت، وعلى قناة الحزب الشيوعي الروسي على التلفاز (Red Line TV) قناة الخط الأحمر.

الحزب الشيوعي الروسي يدعو رفاقه للكفاح لوضع علامة على مئوية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة وأهميتها في تاريخ العالم.

\*\*\*

## الوحدة الوطنية الشعبية القائمة على أساس المواطنة الدستورية

### المتساوية:

في إطار تداعيات ما تتعرض له شعوبنا من تأمر إمبريالي صهيوني وما تشهده منطقتنا من صراعات على المصالح والنفوذ بين قوى إقليمية؛ وما يعتمل داخل بلداننا وفي المنطقة من تناقضات سياسية محتدمة يتخذ بعضها شكلاً طائفياً ويتحوّل بعضها الآخر إلى أعمال إرهابية دموية وحروب أهلية مدمرة، فقد أصبحت الوحدة الوطنية لشعبنا الكويتي عرضه لخطر التفتت الطائفي والقبلي والمناطقى والفئوي؛ وذلك عبر الإثارة المتعمدة للنعرات الطائفية والقبلية والفئوية والمناطقية وتسعيها والدفح نحو تسييسها بمشاركة أو دعم من السلطة والأحزاب الدينية.

وتعاني جمهرة واسعة من المواطنين من تخلف قانون الجنسية، ومن التمييز فيه بين فئات المواطنين في التقدم الوظيفي واختيار القيادات، ولا بد من توحيد حقوق المواطنة في إطار قانون الجنسية الكويتية، وإلغاء عقوبة إسقاط الجنسية عن المواطنين أو سحبها منهم، ونقل قرارات فقدها من أي مواطن كويتي في حال ازدواج الجنسية إلى القضاء.

إن تنمية العلاقات المجتمعية على أسس وطنية إنسانية يتطلب إلغاء أي تمييز بسبب الأصل أو الطائفة، والتصدي لمحاولات تأجيج النعرات الفئوية والمناطقية والطائفية والقبلية، والتأكيد على المواطنة الدستورية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص في إطار الدولة الوطنية الديمقراطية المدنية، مع التنبيه إلى خطورة الدعوات الساذجة أو المغرضة إلى تحقيق ما يسمى "التعايش المشترك" بين مكونات المجتمع الطائفية والقبلية والعائلية والفئوية، التي من شأنها تكريس هذه النزعات، من خلال اعتبار هذه المكونات تمثل أسساً يجب القبول بها لتشكيل المجتمع، بينما المفترض ألا تتعدى هذه المكونات الإطار الاجتماعي، ويظل الدستور ومفهوم المواطنة هما الأساسان الضامنان للاستقرار.